

## أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)

الباحث: أحمد راهي عبد

تاريخ استلام البحث: 2013/1/7 تاريخ قبول النشر: 2013/2/11

### المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في المصارف العراقية وما هو تأثيره على العوائد غير العادية للأسهم، وكانت النتائج تشير إلى وجود تمهيد الدخل في كافة مصارف العينة ، وكذلك أثبتت النتائج وجود أثر لسلوك تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم ، كما أنها بينت وجود ذلك الأثر في الشركات صغيرة الحجم بشكل كبير وعدم وجوده في الشركات كبيرة الحجم. وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات كان أبرزها :

- 1- ان تمهيد الدخل يولد حالة عدم ثقة أو على الأقل يزعزع الثقة بين المستثمر والشركة .
  - 2- إن العائد غير العادي قد يتحقق عندما تطول الفترة الزمنية بين إغلاق الحسابات الختامية في 12/31 و تاريخ إصدار القوائم المالية ، نظراً للإشاعات التي تصدر خلال تلك الفترة والتي تنعكس على أسعار الأسهم ومن ثم العوائد .
- أما أهم التوصيات فيمكن تلخيصها بضرورة إصدار القوانين والتشريعات لمعاقبة الإدارة التي تمارس تمهيد الدخل وذلك بهدف الحد من تلك الممارسات ، وكذلك خفض مدة تأخير إصدار التقارير المالية السنوية وذلك لزيادة المنفعة في المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وتقليل الاعتماد على الإشاعات أو نصائح الوكلاء .

### Effect of income smoothing on abnormal accruals for stocks Applied study in simple of Iraqi banks

Researcher: Ahmed R. Abed

#### Abstract:

The aim of this thesis is to determine the Income Smoothing phenomenon in the Iraqi banks and their effects on the Stocks Abnormal Accruals. The results indicates that the income smoothing are practices in all the sample banks, it has effect on the Stocks Abnormal Accruals, The study also shows that the effect on the mentioned rates appears in the small size organizations while it does not has any effect on the large ones. The study obtained a set of conclusions, the most important ones are:-

- 1- The income smoothing creates uncertainty or at least affects the trust between the investor and the organization.
- 2- The abnormal accruals might be achieved if the time space between the final closure (in 31 \ 12) and the statements issue is prolonged, the rumors became more in this period and this affects the stocks prices and consequently the accruals. The most important recommendations are :The necessity of issuing the laws and legislations to punish the management that practice the income smoothing in order to limit these practices and reducing the period of delaying the yearly financial reports issue to increase the benefits of their data and to reduce the depending on the rumors or the agents devices.

**المقدمة:**

تعتبر التقارير المالية والمعلومات الواردة فيها من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة ، كما تعد التقارير المالية وسيلة لإشباع حاجات مستخدمي المعلومات الذين يتطلعون دائماً إلى معلومات دقيقة تعكس الوضع المالي للشركة بشكل صحيح .

أن تضارب مصالح الأطراف في الشركة في كثير من الأحيان وقيام أحد هذه الأطراف (الإدارة) بإعداد القوائم المالية جعل موثوقية المعلومات الواردة في تلك القوائم محل شك بالنسبة للأطراف الأخرى، باعتبار أن الأطراف ذات العلاقة بالشركة يسعى كل منها إلى تعظيم منفعة الشخصية حتى لو كان ذلك على حساب بقية الأطراف الأخرى وهو ما يسمى في علاقة الوكالة بـ " التصرف الرشيد " Rational active .

وتحاول الإدارة غالباً التأثير على الدخل المعلن للشركة بهدف تقليل التذبذب الحاصل فيه وهو ما يعرف بـ " تمهيد الدخل " Income Smoothing والوصول إلى مستوى الدخل المرغوب الذي يحقق مصالحها التي تتمثل بزيادة المكافآت والحوافز الممنوحة لها والمحافظة على سمعتها أو تحسين شهرتها الوظيفية ... الخ .

وتعتمد الإدارة في القيام بتمهيد الدخل على المرونة المتاحة أمامها في اختيار السياسة المحاسبية التي تتناسب مع طبيعة عمل الشركة، وبالتالي فإن المناورة بالدخل من قبل الإدارة من شأنه أن يُنتج تقارير مالية لا تكون ممثلة للواقع بشكل دقيق ولا يمكن الاعتماد عليها من قبل الأطراف الأخرى. وتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث: المبحث الأول (تمهيد الدخل) وتم التطرق إلى مفهوم تمهيد الدخل وأسبابه وأبعاده، أما المبحث الثاني (عوائد الأسهم) فتم تعريف مفهوم العائد ومؤشراته، والمبحث الثالث (نتائج اختبار الفرضيات) وفيه تم إعطاء نبذة تعريفية مختصرة عن المصارف عينة البحث ومن ثم تحليل نتائج اختبار الفرضيات، وأخيراً جاء المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات) فيتضمن الاستنتاجات التي توصل لها البحث والتوصيات التي تقدمت بها.

**أولاً : أهداف الدراسة :**

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يلي:-

- 1- التعرف على ظاهرة تمهيد الدخل وتحديد مدى شيوعها في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
- 2- معرفة دوافع وأسباب تبني إدارة الوحدات الاقتصادية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية لسلوك تمهيد الدخل .
- 3- توضيح أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم في الشركات عينة البحث .

**ثانياً : أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها محاولة جادة للوقوف على طبيعة الأثر الذي يتركه تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث أن تلك الشركات تقوم بإدارة وامتلاك استثمارات كبيرة وتحاول تحقيق أعلى عائد لضمان استمراريتها والمحافظة على حقوق ملاكها .

**ثالثاً : مشكلة الدراسة :**

تتمثل أهمية البيانات المحاسبية التي تقوم بنشرها الوحدات الاقتصادية المساهمة في سوق الأوراق المالية في مدى اعتماد المستثمرين والمحللين الماليين والأطراف ذات العلاقة على تلك البيانات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، ولكون إدارات المصارف تدرك أهمية هذه الأهمية فإنها تعمل بعدة وسائل محاسبية واستخدام متغيرات محاسبية في سبيل تأثير وتوجيه تلك القرارات، وبالتالي فإن ممارسات تمهيد الدخل التي تقوم بها الإدارة للتأثير على الدخل المعلن للشركة من شأنها تقديم أرقام محاسبية بما ينسجم ومصالح الإدارة ، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الأسئلة التالية :

- 1- ما مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في المصارف العراقية ، وما هي دوافعها الأساسية؟ .
  - 2 - وفيما لو وجدت هذه الظاهرة ، ما هو مقدار تأثيرها على عوائد الأسهم غير العادية ؟ .
  - 3- هل تختلف العلاقة بين تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للأسهم تبعاً لاختلاف حجم الشركة؟ .
- رابعاً : فرضيات الدراسة :

من خلال تحديد مشكلة الدراسة ، يمكن صياغة فرضياتها وكما يلي :-

**الفرضية الرئيسية :** (( تمارس الإدارات في المصارف العراقية سلوك تمهيد الدخل المعلن )) .  
وتتفرع منها الفرضيتين الفرعيتين التاليتين :

**الفرضية الفرعية الأولى :** (( يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل على العوائد غير العادية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند مستوى دلالة 0.05 )) .

**الفرضية الفرعية الثانية :** (( يختلف أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم الشركة )) .

**خامساً : مجتمع وعينة الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من عشرة مصارف من إجمالي عدد المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (21) مصرفاً وهي مصارف (الائتمان - الخليج - بابل - سومر - الشرق الأوسط - آشور - الاقتصاد - الشمال - الاتحاد - الموصل)، وتم اختيار هذه العينة بالاعتماد على مدى توفر البيانات اللازمة الخاصة بإعداد كشف التدفقات النقدية والذي يعتبر أحد أهم المتغيرات التي تعتمد عليها الدراسة ، إذ أن قياس تمهيد الدخل بموجب نموذج ( Miller, 2009 ) يعتمد بالدرجة الأساس على مبلغ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، وتغطي فترة الدراسة ثلاث سنوات هي ( 2008 - 2009 - 2010 ) ، وطبقاً لهذا النموذج فإن قياس التمهيد لسنة معينة يتطلب المقارنة مع السنة السابقة لها مما يعني ضرورة الحصول على البيانات اللازمة الخاصة بالشركات عينة البحث للعام 2007 ، وقد تم الحصول على كافة البيانات اللازمة لجميع مصارف العينة ، وكان عدد المشاهدات (30) مشاهدة ( عشرة مصارف لمدة ثلاث سنوات ) .

**سادساً : محددات الدراسة**

يعد الاختلاف في إعداد كشف التدفقات النقدية في المصارف العراقية من أهم المحددات التي واجهتها الدراسة ، مما أدى إلى قيام الباحث بإعادة هيكلة وتنظيم كشف التدفق النقدي مستنداً في ذلك على الأسس العلمية المحاسبية السليمة كالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وبعض الدراسات المشابهة المستخدمة لنفس المقياس والتي واجهتها ذات المشكلة ، ولعدم الحصول على البيانات اللازمة للقيام بإعداد الكشف لكافة المصارف فإن هذا المحدد يعتبر السبب الرئيس الذي حال دون التوسع في عينة البحث واقتصارها على عشرة مصارف فقط.

**سابعاً : متغيرات الدراسة**

**1- تمهيد الدخل :**

يعتبر تمهيد الدخل المتغير المستقل في هذه الدراسة ، وتم قياس التمهيد للمصارف عينة البحث باستخدام نموذج ( Miller 2009 ) باعتباره من أحدث النماذج المستخدمة في قياس تمهيد الدخل ، فضلاً عن اعتماده على البيانات الفعلية وابتعاده عن التقديرات ، بالإضافة إلى الشمولية التي يمتاز بها وعدم اقتصره على نشاط محدد ، ويتم التوصل إلى وجود التمهيد من عدمه بمقارنة نسبة التمهيد للسنة الحالية مع نفس النسبة للسنة السابقة ، إذ يستدل على وجود التمهيد في الحالة التي يكون فيها الفرق عدداً أكبر أو أقل من صفر (موجب أو سالب)، أما إذا كان الفرق يساوي صفر فإن الشركة تعد غير ممارسة للتمهيد. أما الصيغة الرياضية لهذا النموذج فهي كالآتي :

$$\text{Miller Ratio} = \Delta(\Delta\text{WC}/\text{CFO})$$

حيث أن :

$$\Delta\text{WC} = \text{التغير في صافي رأس المال العامل} .$$

CFO = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

## 2- عوائد الأسهم :

يعد هذا المتغير متغيراً تابعاً في هذه الدراسة، ولغرض قياس العائد غير العادي فإن ذلك يتطلب احتساب العائد الفعلي والعائد المتوقع ومن ثم طرح العائد المتوقع من العائد الفعلي لاستخراج قيمة العائد غير العادي أي أن :

العائد غير العادي = العائد الفعلي - العائد المتوقع

ولغرض الوصول إلى قيمة العائد غير العادي للسهم، إتبع الباحث المنهج الذي إتبعه (الفضل، 2007: 50-51) من خلال الخطوات الثلاث التالية :

1- احتساب العائد الفعلي لكل شركة، ويتم ذلك عن طريق المعادلة التالية :

$$R_{it} = \frac{P_{it} - P_{it-1}}{P_{it-1}}$$

حيث أن :

$R_{it}$  = العائد الفعلي لسهم الشركة  $i$  في المدة  $t$  .

$P_{it}$  = سعر الاغلاق لسهم الشركة  $i$  في المدة  $t$  .

$P_{it-1}$  = سعر الافتتاح لسهم الشركة  $i$  في المدة  $t$  .

2- احتساب العائد المتوقع لكل شركة، وكما في المعادلة الآتية :

$$\overline{R_{it}} = a_j + b_i R_{mt} + e_{it}$$

حيث أن :

$\overline{R_{it}}$  = العائد المتوقع لسهم الشركة  $i$  في المدة  $t$  .

$a_j$  = الحد الثابت للمعادلة وهو يمثل الجزء من العائد الذي يتحقق بغض النظر عن العلاقة بين العائد على محفظة السوق والعائد على سهم الشركة .

$b_i$  = معدل ميل العلاقة الخطية بين العائد على السهم  $R_{it}$  والعائد على محفظة السوق .

$e_{it}$  = الخطأ العشوائي وهو ذلك الجزء من العائد الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج .

$R_{mt}$  = معدل العائد على محفظة السوق .

3- احتساب العائد غير العادي : ويتم عن طريق طرح العائد المتوقع من العائد الفعلي، وكما يلي:

$$AR_{it} = R_{it} - \overline{R_{it}}$$

حيث أن :

$AR_{it}$  = العائد غير العادي لسهم الشركة  $i$  في المدة  $t$  .

## 3- حجم الشركة

من المتغيرات الأخرى في هذه الدراسة هو متغير الحجم ، وتم تصنيف الشركات عينة البحث إلى شركات كبيرة الحجم وشركات صغيرة الحجم بالاعتماد على الوسط الحسابي لأرقام موجوداتها ، حيث تم استخراج الوسط الحسابي لثلاثين شركة (مشاهدة) ، وبالتالي فإن الشركات التي تفوق قيمة موجوداتها الوسط الحسابي تعتبر كبيرة الحجم ، أما الشركات التي تقل قيمة موجوداتها عن الوسط الحسابي فتعد صغيرة الحجم ، وعليه فإن النتائج كانت كالآتي :

جدول رقم (1) تقسيم مصارف العينة من حيث الحجم

العدد	حجم الشركة
10	شركات كبيرة الحجم
20	شركات صغيرة الحجم

دراسات سابقة:

أولاً : دراسات عربية

1- دراسة (الفضل ، نور 2003) بعنوان :

( العلاقة بين توزيعات الأرباح والعوائد السوقية غير العادية للأسهم ومدى تأثيرها بربحية الشركة وحجمها ودرجة مخاطرتها اللانظامية : دراسة ميدانية مقارنة بين الشركات المساهمة العامة العراقية والأردنية ) :

تتألف عينة الدراسة من ( 69 ) شركة مساهمة في كل من سوقي بغداد و عمان للأوراق المالية موزعة على السوقيين ولثلاثة قطاعات هي : القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، القطاع الخدمي وللفترة من (1996-2000). وكانت الدراسة تهدف إلى قياس العلاقة بين توزيعات الأرباح والعوائد السوقية غير العادية للأسهم ومدى تأثيرها بربحية الشركة وحجمها ودرجة مخاطرتها اللانظامية ، وقام الباحث باختبار فرضيتين : الأولى تفترض وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توزيعات الأرباح والعوائد السوقية غير العادية لأسهم ، أما الفرضية الثانية فأنها تتمثل في وجود أثر لعدد من المتغيرات كمستوى ربحية الشركة ، وحجم الشركة ، ودرجة المخاطرة اللانظامية للشركة . وتم الاعتماد على اختبار ( T ) للفروقات الإحصائية ومعامل ارتباط ( كاندال ) الذي يقيس العلاقة أو الارتباط بين متغيرين محولين إلى رتب . وجاءت نتائج الدراسة بقبول الفرضية الأولى ، حيث بين معامل ارتباط كاندال وجود علاقة معنوية بين المتغيرين ( توزيعات الأرباح والعوائد غير العادية للأسهم ) ولجميع سنوات الدراسة، كما أكد الاختبار الذي تم إجراؤه لمتغير درجة المخاطرة اللانظامية للشركة وجود تأثير لهذا العامل على العلاقة بين توزيعات الأرباح والعوائد السوقية غير العادية للأسهم في كل من السوقيين (بغداد و عمان) للأوراق المالية .

## 2- دراسة ( عليان ، 2005 )

(العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل : دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى شيوع تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية، وتم اختبار مجموعة من الفرضيات وهي (11) فرضية تتعلق بالحجم ومثلها تتعلق بالنسب المالية، واستخدمت مختلف الأساليب الإحصائية اللازمة لاختبار الفرضيات وتحليل بيانات الدراسة كالاختبار (t) وأسلوب التحليل الوصفي، فضلاً عن نموذج (Eckel) لتصنيف الشركات الى مهيطة وغير مهيطة للدخل . وشملت عينة الدراسة (53) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان للفترة 1996-2000.

وتم دراسة الدخل بثلاثة مقاييس هي : الدخل قبل الضريبة، الربح التشغيلي، صافي الدخل . وتوصلت الباحثة الى العديد من النتائج يأتي في مقدمتها : شيوع ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية وكانت نسبة التمهيد بالشكل الآتي :

- الدخل قبل الضريبة 60.4% .

- صافي الربح التشغيلي 54.7% .

- صافي الدخل 43.4% .

وقد تم التوصل إلى استنتاج مؤداه : أن ربحية السهم الواحد ذات دلالة إحصائية باستخدام مقاييس الدخل كافة .

## 3- دراسة ( الداعور ، عابد 2009 ) بعنوان:

( أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية )

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة بين عامي (2004-2006) وضمت كافة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بهدف تحديد تأثير سياسات إدارة المكاسب على أسعار الأسهم للشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصنيف الوحدات الاقتصادية إلى صنفين : الصنف الأول يضم الوحدات التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها والبالغ عددها ( 14 ) وحدة ، بينما ضم الصنف الثاني الوحدات التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها وكان عددها (8) وحدات . ولغرض اختبار

الفرضيات الأربعة الأساسية لهذه الدراسة تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كالتحليل الأحادي والتحليل المتعدد باستخدام تحليل التمايز.

وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج كان من أهمها : وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين صافي أرباح الوحدة الاقتصادية والعائد على حقوق الملكية وبين أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، مما يعني وجود تأثير لهذين المتغيرين ( صافي أرباح الوحدة الاقتصادية والعائد على حقوق الملكية ) في تبني الإدارة في الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة المكاسب . كما بينت الدراسة وجود مجموعة من الدوافع من شأنها التأثير في سلوك الإدارة نحو سياسة إدارة المكاسب ، ومن أهم تلك الدوافع مصلحة الإدارة في المحافظة على وظيفتها وكذلك تقادي شروط الدين وتجنب الكلف السياسية . وعليه فإن هذه العوامل ستدفع الإدارة الى العمل على استقرار الأرباح .

#### 4- دراسة الأشقر 2010

( إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة )

رسالة ماجستير في قسم المحاسبة والتمويل في الجامعة الإسلامية- غزة ، وشملت عينة الدراسة ( 23 ) شركة مسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية بهدف التعرف على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثيرها على العوائد غير المتوقعة للسهم ، وقام الباحث باختبار ( 6 ) فرضيات أساسية وتم استعمال اختبار t (t-Test) بالإضافة إلى بعض الأساليب الإحصائية لاختبار تلك الفرضيات ، وافترض الباحث عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الاسهم وبين كل من : التدفق النقدي ، التغيير في إيرادات الشركة ، حسابات تحت التحصيل ، قيمة العقارات والممتلكات ، إجمالي أصول الشركة .

وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها، إن الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، كما ثبت إحصائياً وجود علاقة بين كل من : صافي الربح التشغيلي، التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، التغيير في إيرادات تحت التحصيل للشركة، مع عوائد الأسهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. بينما لم تثبت علاقة بين التغيير في حسابات تحت التحصيل، وإجمالي الأصول مع عوائد الاسهم عند مستوى دلالة 0.05.

ثانياً: دراسات أجنبية

#### 1. دراسة ( Choo et.al, 1998 ) :

( Accounting For Extraordinary Items In Singapore : Empirical Findings & International Implication )

ضمت عينة الدراسة (157) شركة من الشركات الصناعية والتجارية السنغافورية لمدة ثلاث سنوات 1992-1994، وذلك بهدف تقييم مدى الحاجة الى مراقبة العناصر غير الاعتيادية . وتم استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة لاختبار الفرضيات التي بلغ عددها ثلاث فرضيات، وكانت هذه الفرضيات كما يلي :

- إن الشركات التي تقوم بتمهيد الدخل باستخدام العناصر غير الاعتيادية تتسم بوجود اختلاف مؤكد في أرباحها والتغير في إيراداتها قبل وبعد العناصر غير الاعتيادية .
- إن قيمة الخسائر المصنفة ضمن العناصر غير الاعتيادية أعلى من قيمة الأرباح المصنفة ضمن هذه العناصر ، وتشمل الفرضية الثالثة أربع فرضيات فرعية كان أبرزها يتعلق بعمليات بيع أصول الشركة أو نقصان قيمتها، وتنظيم التكاليف، تعتبر عمليات تشغيلية أو غير اعتيادية مع الأخذ بنظر الاعتبار معدل حدوث العناصر غير الاعتيادية وطبيعتها وحجمها في القوائم المالية . وأوضحت الدراسة نتائج مهمة وهي : تم مقارنة معامل الانحراف للإيراد لمدة ثلاث سنوات قبل وبعد العناصر غير الاعتيادية وثبت عدم وجود دليل على استخدام العناصر غير الاعتيادية كأداة لتمهيد الدخل في شركات العينة . أما نتائج الفرضية الثانية فوجد الباحثون أن الوسط الحسابي للأرباح غير الاعتيادية



أعلى منه للخسائر غير الاعتيادية . كما أوضحت الدراسة أن تقدير طبيعة البنود أو العناصر غير الاعتيادية يعتمد على طبيعة العمليات ويختلف ذلك التقدير تبعاً لاختلاف المبادئ المحاسبية المتبعة في مختلف الدول، مما يعني أن الدراسة توصلت إلى بطلان فرضياتها الثلاث.

## 2. دراسة Klumpes [ 1998 ] :

### (Determinants of Voluntary Accounting Policy by Australian Life Insurers)

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تحديد بعض العوامل التي من شأنها دفع إدارات الشركات المساهمة نحو العمل على تمهيد الدخل، وشملت عينة الدراسة ( 28 ) شركة من شركات التأمين على الحياة في أستراليا والتي أجرت تغييراً في سياستها المحاسبية خلال المدة بين 1993 – 1992 ، وتم اختبار تأثير العوامل التالية في سلوك تمهيد الدخل : معدل الضريبة، حجم الشركة، رقابة الملكية، والقدرة الايفائية للشركة . وتوصلت الدراسة الى أن تزايد حجم الشركة وتزايد مدفوعاتها الضريبية يعد حافزاً للإدارة لممارسة تمهيد الدخل، وفي ذات الوقت لم تثبت الدراسة وجود تأثير لكل من العاملين الآخرين ( رقابة الملكية والقدرة الايفائية للشركة ) .

## 3. دراسة ( Mande et al, 2000 ) :

### (INCOME SMOOTHING & DISCRETIONARY R&D EXPENDETURE OF JAPANESE FIRMS )

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب الحقيقية التي تقف وراء انخفاض نفقات البحث والتطوير في الشركات اليابانية أثناء فترة الركود بعد العام 1991 م . ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من 123 شركة تمثل العديد من الصناعات المختلفة وبواقع 874 مشاهدة وللمدة الممتدة بين عامي 1987-1994 . وتم اختبار 3 فرضيات أساسية باستخدام التحليل الوصفي والانحدار المتعدد، فضلاً عن النموذج (logit) في التحليل الإحصائي للبيانات، وأن اختيار عينة الدراسة تم للشركات التي تشكل فيها نسبة مصاريف البحث والتطوير 5% فما فوق من حجم المبيعات . واعتمد الباحثون على 4 عوامل تدفع المدراء في الشركات اليابانية للعمل على تمهيد الدخل، وهذه العوامل هي : حجم الشركة، المدفوعات الضريبية، الحوافز الادارية، وتوزيعات الأرباح . وتم التوصل إلى عدة نتائج في هذه الدراسة أهمها : إن المدراء في الشركات اليابانية في عينة البحث يستخدمون مصاريف البحث والتطوير كوسيلة من وسائل تمهيد الدخل بحيث يعمل المدراء على زيادة مصاريف البحث والتطوير في فترات الازدهار وتخفيض تلك المصاريف أثناء فترات الكساد الاقتصادي .

## 4. دراسة ( Lewis & Chainey , 2001 ) :

### (An Empirical Analysis of Income smoothing: Evidence from Initial Public Offerings)

تتألف عينة الدراسة من 487 شركة للمدة من 1975-1984 وذلك بهدف دراسة سلوك الإدارة عند اتخاذ قرار بإصدار أسهم جديدة للجمهور من خلال دراسة مستويات الأرباح المعلنة في الشركات التي تقوم بطرح أسهم جديدة للاكتتاب . وجرى في هذه الدراسة اختبار فرضيتين : الأولى تفترض وجود علاقة طردية بين سلوك تمهيد الدخل ومستوى أداء الشركة، بينما تفترض الفرضية الثانية تتعلق بوجود علاقة طردية أيضاً بين سلوك تمهيد الدخل وأسعار أسهم الشركة . ولغرض اختبار هاتين الفرضيتين تم استخدام معامل التباين في قياس تمهيد الدخل في هذه الشركات من خلال مقارنة معامل التباين للتغير في الدخل المعلن نسبة الى معامل التباين للتغير في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وجاءت نتائج الدراسة بقبول الفرضيتين، حيث تم إحصائياً التأكد من أن الشركات ذات مستوى الأداء الجيد يكون الدخل المعلن فيها أقل تذبذباً قياساً بصافي التدفقات النقدية التشغيلية، مما يدل على وجود ميول للإدارة نحو تمهيد الدخل بهدف تحسين مستوى الأداء خلال فترة إصدار أسهم جديدة . كما أظهرت نتائج البحث الميداني أن أسعار

الأسهم في الشركات التي تمارس تمهيد الدخل تتميز باستقرارها بالمقارنة مع الشركات الأخرى غير الممهدة للدخل .

## المبحث الأول تمهيد الدخل

### أولاً : مفهوم تمهيد الدخل

يعرف تمهيد الدخل بأنه " يمثل الجهود المبذولة من قبل الإدارة لتقليل التقلبات في الأرباح المعلنة للشركة " ( Moses,1987 :360 ). ويركز هذا التعريف على دور الإدارة في تقليل التقلبات التي تحدث في دخل الشركة دون أن يحدد طبيعة الجهود المبذولة من قبل الإدارة لتمهيد الدخل . أما Belkaoui فيرى أن تمهيد الدخل " هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة " ( Belkaoui , 2000 : 48). ويتضح إن هذا التعريف يشترك مع التعريف السابق في كون تمهيد الدخل يتم في حدود المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكنه يفوقه من خلال تحديد أبعاد أنشطة التمهيد بالأنشطة أو القرارات المحاسبية التي تتخذ للمناورة بالدخل في حدود المرونة المتاحة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً . وكذلك الأنشطة والقرارات التشغيلية المتاحة للإدارة في ظل مبادئ الإدارة والتي من شأنها التأثير على الدخل المعلن للشركة .

ومن خلال ما تقدم نلاحظ ما يلي :

- 1- إن تمهيد الدخل هو تدخل من قبل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي .
- 2- الهدف من التمهيد تقليل التذبذب والتباين في نتائج الأعمال .
- 3- تتم عملية تمهيد الدخل طبقاً للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) فيما يتعلق بالطرق والإجراءات المحاسبية .

### ثانياً : أبعاد تمهيد الدخل

هنالك العديد من الطرق والإجراءات المحاسبية التي تستخدمها الإدارة من أجل القيام بعملية تمهيد الدخل المعلن للشركة، ويمكن تقسيمها بشكل عام إلى ثلاثة أبعاد وكما يلي :

#### 1- التمهيد الحقيقي

يتم التمهيد الحقيقي من خلال اتخاذ القرارات التشغيلية التي تتضمن تنفيذ الصفقة الحقيقية التي تؤثر على الدخل المعلن للشركة، بمعنى أن التمهيد الحقيقي ينتج عن معاملات وصفقات فعلية تتم مع الغير ويترتب عليها تغييراً في الأرقام المحاسبية وبالتالي على دخل الشركة. (بلقاوي ، 2009 : 243)

ويتمثل الهدف من التمهيد الحقيقي في تقليل الانحرافات المتوقعة وغير المتوقعة للدخل ، من خلال التركيز على توقيت حصول المعاملات والصفقات التجارية، أي أن الإدارة تحاول الاستفادة من تاريخ حدوث المعاملات والأحداث المالية وتاريخ الاعتراف بها ، فمثلاً تقوم الإدارة الراغبة بتمهيد الدخل باتجاه تخفيضه بتحميل الفترة الحالية بمصاريف البحث والتطوير مما يعني انخفاض الدخل المعلن للشركة، كما يمكن للإدارة الاعتراف بصفقة مبيعات في الفترة التي ترغب بإظهار مستوى مرتفع من الدخل . وبالتالي فإن محور هذا النوع من التمهيد يدور حول توقيت الاعتراف بالمصاريف والإيرادات. (قرعان ، 2005 : 9-10)

#### 2 - التمهيد الوهمي

ينتج هذا النوع من التمهيد عندما تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات المحاسبية التي يتم بموجبها نقل بعض بنود المصاريف أو الإيرادات من فترة إلى أخرى ، وعليه فإن التمهيد الوهمي لا يؤثر مباشرة على الأرقام المحاسبية أو التدفقات النقدية وإنما عملية نقل لبنود وعناصر القوائم المالية أو تغيير بالطرائق المحاسبية المتبعة بالشكل الذي يساهم في تمهيد الدخل واستقراره . ولا



يتضمن هذا النوع من التمهيد أي التزام على الشركة مستقبلاً كما انه ينبغي أن يتم طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ويستند إلى الخبرة المهنية ، بالإضافة الى كونه لا يتطلب معاملات فعلية مع الغير ، بل يمثل فقط إعادة تصنيف للحسابات . (حبيب ، 2003 : 22)

### 3- التمهيد التصنيفي

يعتمد التمهيد التصنيفي على فقرات كشف الدخل بشكل أساسي ، إذ يمكن للإدارة أن تستفيد من بعض البنود في كشف الدخل من أجل تقليل التذبذب الحاصل فيه والعمل على ضمان استقراره ، حيث تقوم الإدارة في بعض الشركات بتصنيف الفقرات الاعتيادية إلى فقرات غير اعتيادية وبالعكس ، وفق ما يتماشى مع سياستها والخطط الموضوعية من قبلها . (قرعان ، 2005 : 10)

### ثالثاً : أسباب تمهيد الدخل

توجد العديد من الأسباب التي تدفع الإدارة نحو العمل على تسوية الدخل المعلن للشركة منها أسباب ذاتية ترتبط بمصلحة الإدارة ، وأخرى أوسع نطاقاً تنطلق من الحرص على مصلحة الشركة ككل . والآتي بعض الأسباب التي تدفع باتجاه تمهيد الدخل :

#### 1- المدفوعات الضريبية

ترتبط المدفوعات الضريبية مع الدخل أو الربح المتحقق بعلاقة طردية ، وعليه فإن عامل التهرب الضريبي يعد من العوامل المهمة في تفسير سلوك الإدارة نحو تمهيد الدخل ، إذ أن الإدارة الرشيدة وعند اتخاذها القرارات المتعلقة بالطرق والإجراءات المحاسبية لإعداد الكشوفات المالية ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار الأثر المترتب على إتباع تلك الطرق على الدخل زيادةً أو نقصاناً وبالتالي انعكاس ذلك الأثر على مقدار مبلغ الضريبة المستحق على الشركة . ومن الطرق والوسائل المحاسبية المستخدمة في هذا المجال هي طرق احتساب اندثار الموجودات الثابتة ، إذ تقوم الإدارة باختيار الطريقة التي تزيد من الاندثار في الفترة الحالية مما يؤدي الى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض المدفوعات الضريبية .

ومن الطرق المحاسبية المستعملة لتمهيد الدخل هي طرق تقييم المخزون بطريقة (FIFO) أو (LIFO) بحسب ما تقتضيه مصلحة الشركة ، فقد تقوم الإدارة بتقويم المخزون وفقاً لطريقة (LIFO) عند زيادة الأسعار لأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الدخل الظاهر بالقوائم والكشوفات المالية ، وبالتالي انخفاض في الضرائب المستحقة على الشركة ، مما يدل على أن المدفوعات الضريبية تعد أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر في اختيار المدراء للسياسات المحاسبية المختلفة . (الداور ، عابد ، 2009 : 826)

#### 2- مكافآت الإدارة

يتمثل الهدف من المكافآت أو الحوافز الإدارية في تحقيق نوع من التقارب والتوافق في مصالح الأطراف المختلفة المعنية بالوحدة الاقتصادية وخاصة المساهمين ، حيث أن وجود خطة للحوافز الإدارية وارتباطها بمقدار الدخل المحاسبي المتحقق من شأنه أن يدفع بالإدارة إلى بذل أقصى جهود ممكنة من أجل الوصول إلى الحد الأعلى الموضوع في خطة الحوافز ، وبالتالي فإن المنفعة تعود على كل من الإدارة والمساهمين في ذات الوقت ، وعليه يمكن اعتبار حوافز ومكافآت الإدارة من أهم الأسباب التي تدفع الإدارة باتجاه تمهيد الدخل ، وذلك عن طريق استخدام السياسات المحاسبية التي ينتج عنها زيادة في الدخل المعلن للشركة . (حبيب ، 2003 : 59)

#### 3- الكلف السياسية

تتمثل التكاليف السياسية في الأعباء التي تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة للقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة ، كالقوانين المتعلقة بزيادة أجور العاملين أو تحسين ظروف العمل أو ممارسة الرقابة السعرية على المنتجات أو تحميل الوحدة أعباء مرتفعة ، وزيادة معدلات الضرائب ، وبالتالي فإن هذه العوامل ستدفع الإدارة في تلك الشركات نحو العمل على تخفيض الدخل بهدف تجنب التكاليف السياسية التي تفرض على الوحدة الاقتصادية ، ويرجع السبب في

ذلك إلى وجود دخل مرتفع بشكل غير اعتيادي يزيد من احتمالات التعرض لضغوطات وتدخلات خارجية في شؤون الوحدة. (الساكني، 2010: 33)

وعندما يعتقد المدراء الماليون وجود تأثير للأرباح المعلنة للشركة على واضعي التشريعات والجهات الحكومية فإنهم سيتبعون الطرق المحاسبية لتقليل الدخل من أجل تقليل الضغوط السياسية بالإضافة إلى تقليل أثر التشريعات على المنشأة (Scott and Pitman, 2005: 15)

وأشارت دراسة (Bartov et al, 2000:108) إلى أن التقلبات في الشركات الكبيرة من شأنه أن يجذب اهتمام الحكومة، وتم تأييد هذا الرأي من قبل (Magrath and Weld, 2002:92) حيث أكدوا أن التقلبات الكبيرة في الأرباح والمتمثلة في شكل زيادة كبيرة يمكن النظر إليها كمؤشر للاحتكار، بينما التقلبات في الأرباح التي تتخذ شكل الانخفاض الكبير يمكن أن تدل على تعسر الشركة واضطرابها مما يحتم تدخل الدولة في كلتا الحالتين.

ويتضح مما تقدم بأن سلوك تمهيد الدخل لدى الإدارة في مختلف الشركات ينشأ نتيجة لدوافع معينة أو أنه وسيلة تستخدمها الإدارة للتهرب أو على الأقل التقليل من الالتزامات المترتبة عليها. وفي هذا السياق يتحتم على الإدارة الرشيدة أن تكون على وعي بأن تمهيد الدخل هو سلاح ذو حدين، بحيث يمكن للإدارة الاستفادة من التمهيد باتجاه زيادة الدخل من خلال المكافآت والحوافز الممنوحة لها، بالإضافة إلى تحقيق رضا المساهمين عنها وتحسين سمعتها وشهرتها والمحافظة على وظيفتها، إلا أن الزيادة في الدخل بشكل غير اعتيادي يؤدي إلى تحمل أعباء كثيرة كالضرائب والكلف السياسية ورفع أجور العاملين... الخ. كما أن تخفيض الدخل يحقق بعض المزايا كتخفيض الضرائب المفروضة على الشركة، وانعدام أو تقليل الكلف السياسية التي تتحملها، والحصول على عقود عمل بكلفة منخفضة نسبياً وغيرها، إلا أنه لا يخلو من الكثير من الآثار السلبية التي قد تتحملها الشركة كفقدان أو انخفاض حوافز الإدارة وزيادة كلف الاقتراض وانخفاض أسعار الأسهم وبالتالي انخفاض في الحصة السوقية للشركة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى.

## المبحث الثاني عوائد الأسهم

### أولاً: مفهوم العائد

يعرف العائد بأنه " ما يحصل عليه المستثمر عند عودة مبلغ الاستثمار مضافاً إليه مبلغ من المال ربحاً وهو نتيجة عادلة لتحمله المخاطرة" (Northrup, 2004:193)

ويمكن اعتبار العائد ثمناً للمخاطرة وعدم التأكد، أي ما يحصل عليه المشروع نتيجة تحمله الأخطار التي يتعرض لها عند مزاولته نشاطاته الاقتصادية المختلفة، إذ يمكن أن ينجح المشروع ويحقق أرباحاً أو يفشل المشروع ويحقق خسائر. (الحاج وحسن، 2000: 166)

ويرى Geoff بأن العائد " هو الثروة المتولدة عند مستوى خطر معين عند الاستثمار لمدة معينة وبكفاءة، والعائد يتغير حسب مستوى الخطر فكلما زاد مستوى الخطر زاد معدل العائد المطلوب تحقيقه على الاستثمار" (Geoff, 2007: 3)

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح ما يلي:

- 1- يمثل العائد الفرق بين رأس المال نهاية الفترة ورأس المال بداية الفترة، وبالتالي فقد يكون العائد ربحاً أو خسارة.
- 2- يرتبط العائد بعلاقة طردية مع المخاطرة، حيث يزداد العائد في الوحدات الاقتصادية التي تزداد المخاطرة فيها والعكس صحيح.
- 3- يعتبر العائد دليلاً على نجاح الوحدة الاقتصادية، كما يعد ثروة مهمة تضاف إليها.
- 4- يمتاز العائد بكونه غير مضمون التحصيل، نتيجة لارتباطه بالمستقبل الذي تكتنفه حالة المخاطرة وعدم التأكد.

### ثانياً: مؤشرات العائد المحاسبي

تهدف مختلف الوحدات الاقتصادية إلى تعظيم ثروة مالكيها بالدرجة الأساس من خلال توظيف أموالها بالاستثمارات التي يتوقع أن تدر عليها أرباحاً في نهاية الفترة المالية ، ويتم ذلك من خلال إتباع الخطوات المدروسة بعناية فيما يتعلق بالطرق والسياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية وكذلك اختيار مجالات الاستثمار المرعبة ، ويمكن قياس أو تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد العوائد (الأرباح) باستخدام العديد من المؤشرات التي تسمى "مؤشرات الربحية" Profitability Measurements . والآتي توضيح لأهم تلك المؤشرات المرتبطة بسوق الأسهم :

**1- مؤشر ربحية السهم الواحد:** يتم احتساب الربحية للسهم الواحد من خلال قسمة العائد أو صافي الدخل بعد الضرائب على عدد الاسهم العادية الصادرة، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والشائعة الاستخدام لقياس كفاءة الأداء المالي للشركات ، وان ارتفاع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على تحقيق الشركة للعوائد والتي تنعكس إيجاباً على حملة الأسهم . بالإضافة إلى كونه يسهم في تحديد الربح المتوقع للسهم العادي الواحد من الأرباح القابلة للتوزيع . كما انه من المتغيرات المهمة في حساب القيمة الحقيقية للسهم العادي لأنه يعكس نصيب السهم من الأرباح والتي تدعم سعره في السوق. (Francis, 1991: 503)

### 2 - مؤشر السعر الى الربحية

يقوم هذا المؤشر على قياس العلاقة بين السعر السوقي للسهم Market Price وربحية السهم الواحد Earning Per Share، وتعتبر هذه العلاقة عن عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع للسهم، الا ان نسبة هذا المؤشر غير ثابتة لان الشركة نفسها ربما تتغير احوالها من فترة إلى أخرى، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة سعر الإغلاق للسهم المتداول في سوق الأوراق المالية إلى ربحية السهم الواحد، ويدل ارتفاع المؤشر على قدرة الشركة في تحقيق العوائد لصالح مساهميها، إذ يشير الارتفاع في المؤشر الى الزيادة المتحققة في سعر السهم المتداول في السوق عن السعر الحقيقي له. (عبد الرزاق، 2010: 106)

### 3 - مؤشر معدل العائد المتوقع

يحتسب مؤشر العائد الفعلي أو المتوقع عن طريق طرح سعر الافتتاح للسهم من سعر الإغلاق وقسمة الناتج على سعر الافتتاح، ويتكون معدل العائد المتوقع للسهم العادي من جزئين هما : مقسوم الأرباح الفعلي Actual Dividend ، والعائد الرأسمالي Capital Gain ، حيث يعتمد مقسوم الأرباح الفعلي على مدى قدرة الشركة في تحقيق الأرباح والسياسات التي تتبعها الإدارة في توزيع أو احتجاز الأرباح المتحققة ، أما العائد الرأسمالي فيتمثل بالفرق بين سعر السهم في بداية المدة وسعره في نهاية المدة. (Breaiy & Myers, 1996: 59)

ويمكن توضيح الصيغة لهذا المؤشر بالمعادلة التالية :

$$\text{العائد الفعلي} = \frac{\text{سعر الإغلاق} - \text{سعر الافتتاح}}{\text{سعر الافتتاح}}$$

وعليه فإن ارتفاع المؤشر يدل على أن السهم الذي تم شراؤه في بداية المدة حقق أرباحاً في نهاية المدة ، وتكون الأرباح متحققة في حالة بيع السهم أو تكون الأرباح غير متحققة فيما لو قرر حامل السهم الاحتفاظ به .

## المبحث الثالث

### نتائج اختبار الفرضيات

قبل البدء بنتائج اختبار فرضيات الدراسة لابد من إعطاء نبذة تعريفية عن كل مصرف من مصارف العينة وكما يلي:

**أولاً : مصرف الائتمان :**

تأسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب إجازة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في

1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في 14/10/1998 وقد تمكنت إدارة المصرف من زيادة رأسماله بعد ذلك عدة مرات حتى وصل نهاية عام 2008 إلى (70) مليار دينار عراقي ، وفي عام 2009 إلى (85) مليار دينار عراقي و (100) مليار دينار عراقي في العام 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني ومؤسسة التمويل يمتلكان (75%) و (10%) على التوالي من أسهم المصرف والمتبقي يمتلكها المساهمين العراقيين .

#### ثانياً : مصرف الخليج :

أسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/7002/ المؤرخة في 20/10/1999 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 المعدل برأسمال قدره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل، وبأشر نشاطه الفعلي بتاريخ 2000/4/1 وفتح الفرع الرئيسي أبوابه للجمهور بنفس التاريخ بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ/115/3/9 والمؤرخة في 2000/2/7 . وتمت زيادة رأسمال المصرف عدة مرات إلى أن وصل إلى (25) مليار دينار عراقي عام 2008 ، و (50) مليار دينار عراقي عام 2009، و(56,990) مليار دينار عراقي عام 2010.

#### ثالثاً : مصرف بابل :

تم تأسيس مصرف بابل كشركة مساهمة خاصة برأسمال قدره (500) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة 6769 في 6/4/1999 وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص أ 11/461/3/9 في 8/6/1999 ، وبأشر المصرف أعماله بتاريخ 1/8/1999 وجرت عدة زيادات على رأس مال المصرف حيث بلغ رأس المال في العام 2008 (30) مليار دينار عراقي و (50) مليار دينار عراقي للعامين 2009 و2010 تنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس أموال المصارف .

#### رابعاً : مصرف سومر :

تأسس المصرف برأسمال قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/6913 في 26/5/1999 واعتبرت شركة مصرف سومر التجاري (مساهمة خاصة) شركة مجازة لممارسة أعمال الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي المرقم ص/1124/9/10 وبأشر المصرف أعماله بتاريخ 2000/1/3 ، وطرات عدة زيادات على رأس مال المصرف بعد تأسيسه حيث بلغ رأس المال في عام 2008 (45) مليار دينار عراقي واستمرت الزيادة حتى وصلت إلى (50) مليار دينار عراقي و (70,5) مليار دينار عراقي عام 2010 ، وللمصرف عدة فروع هي فرع الكفاح ، فرع النضال ، فرع الربيع ، فرع الدورة ، فرع الحارثية ، وفرع النجف.

#### خامساً : مصرف الشرق الأوسط :

أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال إسمي قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/5211 في 7/7/1993 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات ، وحصل المصرف على إجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بتاريخ 28/9/1993 بموجب كتابه المرقم ص أ/491/4/د وبأشر المصرف بفتح أبوابه للجمهور بتاريخ 8/5/1994. وزاد رأسمال المصرف مرات عديدة حتى وصل في عام 2008 إلى (42) مليار دينار عراقي و(55) مليار دينار عراقي عام 2009 ، و(66) مليار دينار عراقي في عام 2010. وللمصرف (19) فرعاً منها (8) داخل العاصمة بغداد.

#### سادساً : مصرف آشور :

تأسس مصرف آشور الدولي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال إسمي مقداره (25) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش /25812 في 25/4/2005 وحصل على إجازة

ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم 2627/3/9 في 2005/9/22 وياشر المصرف أعماله وفتح أبواب فرعه الرئيسي يوم 2006/1/8 . وتمت زيادة رأس مال المصرف حتى بلغ في عام 2008 (50) مليار دينار عراقي ومن ثم (57,5) مليار دينار عراقي في عام 2009 ، و(66,7) مليار دينار عراقي في عام 2010 . وللمصرف أربعة فروع : الفرع الرئيسي في بغداد والفروع الثلاثة الأخرى موزعة في السليمانية وأربيل وتكريت .

#### سابعاً: مصرف الاقتصاد:

تأسس مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش 6576 في 1999/1/2 برأسمال قدره (200) مليون دينار ، وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي وياشر نشاطه بتاريخ 1999/8/28 من خلال فرعه الرئيسي . واستمرت الزيادات المتوالية على رأس المال حتى وصل إلى (25) مليار دينار عراقي عام 2008، ومن ثم (70) مليار دينار عراقي في العام 2009 ، وبعدها (76) مليار دينار عراقي عام 2010 . وفي العام 2009 شهد المصرف افتتاح عدداً من الفروع كفرع الشامية وفرع عبد المحسن الكاظمي وفرع زيونة وفرع الأعظمية وفرع الصالحية وفرع الرمادي وفرع الفلوجة وفرع الكفاح وفرع كراة مريم وفرع السباع وفرع الناصرية وفرع الكاظمية وفرع الديوانية وفرع كركوك، وكذلك الحال بالنسبة للعام 2010 فقد شهد هو الآخر افتتاحاً لعدد من الفروع أهمها فروع سامراء- النعمانية- زاخو - المحمودية - السيدية.

#### ثامناً: مصرف الشمال:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة عام 2004 برأسمال قدره (2,5) مليار دينار عراقي ، وياشر أعماله المصرفية في 2004/4/1 استناداً إلى موافقة البنك المركزي العراقي بكتابه ذي العدد 341/3/9 في 2004/3/9 وللمصرف (13) فرعاً هي : الفرع الرئيسي في الكراة، وفرع كربلاء وفرع الموصل وفرع جميلة وفرع البصرة وفرع السليمانية وفرع دهوك وفرع أربيل وفرع الحارثية وفرع الرمادي وفرع الدورة وفرع كركوك وفرع المطار ، وتمت زيادة رأسماله حتى وصل إلى (100) مليار دينار عراقي للأعوام 2008-2009-2010 .

#### تاسعاً: مصرف الاتحاد:

أسس مصرف الاتحاد العراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة 9321 والمؤرخة في 2002/9/23 وبرأسمال قدره (2) مليار دينار عراقي وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 340/3/9 في 2004/3/9 وياشر أعماله في 2004/4/19 وزاد رأسمال المصرف حتى وصل إلى (25) مليار دينار عراقي عام 2008 و(50) مليار دينار عراقي في عامي 2009 و2010.

#### عاشراً: مصرف الموصل:

أسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كشركة مساهمة خاصة برأسمال إسمي مدفوع مقداره (1) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7909 في 2001/8/23 ، وحصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة المرقمة 1909/3/9 في الثالث من كانون الأول 2001 الصادرة من البنك المركزي العراقي ، وحصلت عدة تطورات على رأس مال المصرف استجابة للتطورات الاقتصادية حيث وصل رأس المال نهاية عام 2008 إلى (25) مليار دينار عراقي و(50) مليار دينار عراقي لكل من عامي 2009 و2010 . ولدى المصرف (14) فرعاً عاملاً وثلاث مكاتب داخل العراق موزعة على مختلف المحافظات .

والتالي نتائج اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيتين الفرعيتين :

1- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: (( تمارس الإدارات في المصارف العراقية سلوك تمهيد الدخل المعلن )) .

لغرض اختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام نموذج (Miller, 2009) والذي يعتمد في قياس تمهيد الدخل على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، حيث يقوم هذا النموذج بقياس تمهيد



الدخل من خلال قياس العلاقة بين التغير في رأس المال العامل (الأصول المتداولة - المطلوبات المتداولة) مقسوماً على التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، وكانت النتائج كالاتي:  
في عام ( 2008 ) بلغ عدد حالات التمهيد ( 6 ) حالات تمهيد موجبة مقابل ( 4 ) حالات تمهيد سالبة ، كما وصل أعلى مستوى للتمهيد الموجب خلال تلك السنة إلى ( 2.2187 ) في مصرف سومر ، أما أدنى مستوى للتمهيد الموجب فكان من نصيب مصرف الخليج التجاري عند مستوى ( 0.0511 ) ، أما فيما يتعلق بالتمهيد السالب فقد بلغ أكبر مستوى له خلال عام ( 2008 ) في مصرف الشمال حيث بلغ ( 1.7246 — ) أما أقل مستوى للتمهيد السالب في ذلك العام فكان من حصة مصرف الشرق الأوسط الذي بلغ ( 0.0873 — ) .

أما في عام ( 2009 ) فقد كان الأمر معكوساً من حيث نوع التمهيد ، حيث كان عدد حالات التمهيد الموجبة ( 4 ) مقابل حالات تمهيد سالبة عدد ( 6 ) ، وكان أعلى مستوى للتمهيد الموجب بمقدار ( 3.104 ) في مصرف الائتمان ، كما بلغ أدنى مستوى للتمهيد الموجب ( 0.0048 ) في مصرف الشرق الأوسط ، أما مصرف آشور فقد تصدر المصارف من حيث مستوى التمهيد السالب والذي بلغ ( 12.6211 — ) ، في حين نلاحظ أن أقل مستوى للتمهيد السالب كان في مصرف الشمال ( 0.0720 — ) .

أما في عام ( 2010 ) فقد كان الأمر مماثلاً لما هو عليه العام ( 2008 ) من حيث نوع التمهيد في الدخل ، أي بمعنى وجود ( 4 ) مشاهدات للتمهيد السالب في الدخل مقابل ( 6 ) مشاهدات للتمهيد الموجب ، وكان أعلى مستوى للتمهيد السالب خلال العام المذكور وصل إلى ( 0.9665 — ) وكان ذلك في مصرف الاقتصاد ، أما أدنى مستوى للتمهيد السالب فقد بلغ ( 0.3086 — ) وكان ذلك في مصرف بابل .

أما أعلى مستوى للتمهيد الموجب خلال عام ( 2010 ) فقد بلغ ( 12.2071 ) وكان ذلك في مصرف آشور الدولي للاستثمار ، بينما كان أدنى مستوى للتمهيد الموجب في الدخل خلال تلك السنة ( 0.0229 ) وكان ذلك في مصرف الشرق الأوسط .

وعليه يكون أعلى مستوى للتمهيد الموجب طيلة سنوات الدراسة الثلاث ( 2009-2010 ) هو ما وصل إليه مصرف آشور الدولي في عام 2010 عند مستوى تمهيد ( 12.2071 ) أما أدنى مستوى للتمهيد الموجب خلال السنوات الثلاث فكان في مصرف الشرق الأوسط في عام 2009 عندما بلغ التمهيد ( 0.0048 ) . أما بخصوص التمهيد السالب فقد كان أعلى له في مصرف آشور الدولي في عام 2009 عندما وصل إلى ( 12.6211 — ) ، بينما كان أدنى مستوى للتمهيد السالب في الدخل ( 0.0720 — ) وكان ذلك في عام 2009 في مصرف الشمال .

ومن خلال ما تقدم فإن النتائج التي تم التوصل إليها تشير إلى أن كافة مصارف العينة تمارس تمهيد الدخل أي أن النتائج تؤكد وجود التمهيد بنسبة ( 100% ) ، سواء كان التمهيد موجباً أم سالباً ، وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه الباحث في أن الإدارات في مصارف العينة تمارس تمهيد الدخل المعلن للشركة ، وبالتالي تقبل الفرضية .

2- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى : (( يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل على العوائد غير العادية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند مستوى دلالة 0.05 )) .

جدول رقم (2) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للأسهم :

معامل الارتباط	معامل التحديد	الحد الثابت aj	معامل الانحدار bi	درجات الحرية D.F	F		T	
					المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	الجدولية
0.65663	0.442	-0.00096	0.07455	1,28	5.367552	4.2	3.606261	1.311

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معامل الانحدار  $bi = (0.07455)$  وهذا يعني أن التغير بمقدار دينار واحد في تمهيد الدخل سوف يؤدي إلى تغير في العوائد غير العادية بنسبة ( 0.07455 ) . كما يتضح من الجدول أن قيمة t المحتسبة ( 3.606261 ) وهي أكبر من الجدولية والبالغة ( 1.311 ) وبدرجة ثقة ( 95% ) ، مما يعني أن النتائج تتفق مع ما ذهب إليه الباحث في أن لتمهيد

الدخل أثر ذي دلالة إحصائية على العوائد غير العادية للأسهم، كما تم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار F حيث كانت القيمة المحسوبة له (5.367552) وهي أكبر من الجدولية والتي بلغت (4.02) وبدرجة ثقة (95%) وبدرجة حرية (1.28)، مما يعني قبول الفرضية، كما أن الجدول يوضح قيمة معامل التحديد (0.442) وهذا يعني أن تمهيد الدخل يمكن أن يفسر ما يعادل (44%) من التغير في العوائد غير العادية للأسهم وهي قابلية تفسيرية جيدة لتمهيد الدخل .

### 3- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: (( يختلف أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم الشركة )) .

سبق وأن افترض الباحث اختلاف أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم في الشركات صغيرة الحجم عنه في الشركات كبيرة الحجم ، ولغرض اختبار هذه الفرضية فإنه تم اختبار أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية لأسهم الشركات الصغيرة والكبيرة كلاً على حدة، ويوضح الجدول التالي نتائج علاقات الارتباط والانحدار للشركات صغيرة الحجم في العينة.

جدول رقم (3) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين تمهيد الدخل والعوائد غير العادية لأسهم الشركات صغيرة الحجم في العينة.

معامل الارتباط	معامل التحديد	الحد الثابت aj	معامل الانحدار bi	درجات الحرية D.F	F		T	
					المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	الجدولية
0.783347	0.613632	0.017036	0.495321	1,18	28.58774	4.41	5.346751	1.328

ويوضح الجدول أعلاه أن قيمة معامل الانحدار  $bi = 0.495321$  ، وهذا يعني أن التغير بمقدار دينار واحد في تمهيد الدخل زيادة أو نقصاناً من شأنه أن يؤدي إلى تغير في العوائد غير العادية للأسهم في الشركات الصغيرة عينة البحث بمقدار (0.495321) ، كما يوضح الجدول أن قيمة t المحتسبة هي (5.346751) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.328) وبدرجة ثقة (95%) ، وبالتالي فإن هذه المؤشرات الإحصائية تدل على أن لتمهيد الدخل أثر ذو دلالة إحصائية على العوائد غير العادية لأسهم الشركات الصغيرة ، ويمكن أن نستدل على هذا الاستنتاج من خلال اختبار F والذي كانت قيمته المحسوبة (28.58774) بينما كانت قيمته الجدولية (4.41) وبدرجة ثقة (95%) وبدرجة حرية (1.18) ، بالإضافة إلى ذلك فإن الجدول يبين نسبة معامل التحديد (61.3%) وهذا يعني ان تمهيد الدخل يفسر ما يعادل (61.3%) من التغير في العوائد غير العادية للأسهم في الشركات الصغيرة وهي قابلية تفسيرية عالية ، ويمكن توضيح العلاقة بين تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للأسهم في الشركات صغيرة الحجم الواقعة ضمن عينة البحث بالشكل البياني رقم (2) وهي علاقة موجبة طردية قوية ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.783347) .

أما بالنسبة للشركات كبيرة الحجم فإن الجدول التالي يوضح نتائج علاقات الارتباط والانحدار الخاصة بها والذي من خلاله يتضح وجود علاقة موجبة طردية ضعيفة جداً بين تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للأسهم في الشركات كبيرة الحجم ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.058467) .

جدول رقم (4) نتائج علاقات الارتباط والانحدار بين تمهيد الدخل والعوائد غير العادية لأسهم الشركات كبيرة الحجم في العينة.

معامل الارتباط	معامل التحديد	الحد الثابت aj	معامل الانحدار bi	درجات الحرية D.F	F		T	
					المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	الجدولية
0.058467	0.003418	-0.08294	-0.00963	1,8	0.027441	5.32	-0.16565	1.833

ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة معامل الانحدار  $bi = 0.00963$  — وهذا يعني أن التغير بمقدار دينار واحد في تمهيد الدخل من شأنه أن يؤدي إلى تغير في العوائد غير العادية بنسبة (0.00963) —، كما يبين الجدول أن قيمة t المحتسبة لقيمة معامل الانحدار لتمهيد الدخل

للشركات كبيرة الحجم هي ( 0.16565 — ) وهي أقل من قيمة t الجدولية (1.833)، وبالتالي نستنتج عدم وجود أثر لتمهيد الدخل على العوائد غير العادية لأسهم الشركات كبيرة الحجم عينة البحث، وتم الاستدلال على هذا الاستنتاج من خلال اختبار F حيث كانت قيمته المحسوبة (0.027441) وهي أقل من الجدولية والبالغة (5.32) وبدرجة ثقة (95%) وبدرجة حرية (1,8)، كما أن قيمة معامل التحديد في الشركات كبيرة الحجم كانت (0.3%) وهذا يعني أن تمهيد الدخل يفسر ما يعادل (0.3%) من التغير في العوائد غير العادية للأسهم في تلك الشركات. ومن خلال القدرة التفسيرية للنموذج يلاحظ أن معامل التحديد في الشركات صغيرة الحجم والبالغ (61.3%) هو أعلى بكثير من نظيره في الشركات كبيرة الحجم والذي كانت نسبته (0.3%)، مما يعني أن المستثمر في الشركات صغيرة الحجم يعتمد في ترشيده قراراته الاستثمارية على معلومات التقارير المالية السنوية في تلك الشركات بدرجة أكبر من اعتماد المستثمر في الشركات كبيرة الحجم على معلومات التقارير المالية السنوية .

#### المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات

- من خلال دراسة أثر سلوك الإدارة نحو تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم فإنه تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بما يلي :
- 1- إن انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات الكبرى أدى إلى وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات بين طرفي الوكالة (الأصيل - الوكيل) بحيث يمتلك الوكيل (الإدارة) معلومات هامة تخص الشركة بشكل يفوق ما يمتلكه الأصيل كما ونوعاً ، مما يجعل هذه المشكلة تهدد استمرارية الشركة وتجعلها عرضة للانحياز .
  - 2- إن تعدد البدائل في القواعد المحاسبية جعل من السهولة أن تقوم الإدارة بممارسات تمهيد الدخل المعلن للمصرف، كالبدايل المتاحة أمام الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية ووضع التقديرات وتكوين المخصصات المحاسبية ... الخ.
  - 3- ينتج عن ممارسات تمهيد الدخل التي تقوم بها إدارات المصارف وجود قوائم مالية تكون محل شك لدى كافة الأطراف التي تعتمد في اتخاذ قراراتها على تلك القوائم، أي ان تمهيد الدخل يولد حالة عدم ثقة أو على الأقل يزعزع الثقة بين المستثمر والمصرف .
  - 4- أن تمهيد الدخل هو سلاح ذو حدين ، حيث يؤدي تمهيد الدخل باتجاه التخفيض الى تحقيق بعض المزايا للشركة كالتخلص أو التقليل من الكلف السياسية وتخفيض الضرائب وما الى ذلك إلا أنه لا يخلوا من بعض الجوانب السلبية كتخفيض أسعار الأسهم بسبب انخفاض أرباحها وتخفيض الحصة السوقية للشركة وغيرها .
  - 5- يتحقق العائد غير العادي عندما تطول الفترة الزمنية بين إغلاق الحسابات الختامية في 12/31 و تاريخ إصدار القوائم المالية ، فقد تصدر بعض الإشاعات خلال تلك الفترة مما ينعكس على أسعار الأسهم ومن ثم تحقيق عوائد غير عادية من قبل بعض المستثمرين .
  - 6- انتشار ممارسة تمهيد الدخل في جميع المصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة سواء التمهيد الموجب الذي يعني المناورة بالدخل باتجاه زيادته أو التمهيد السالب الذي يتخذ اتجاه تخفيض الدخل ، حيث كانت هنالك ( 16 ) حالة تمهيد موجبة مقابل ( 14 ) حالة تمهيد سالبة .
  - 7- ثبت إحصائياً وجود أثر لسلوك الإدارة نحو تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم.
  - 8- عند تصنيف المصارف عينة البحث إلى مصارف صغيرة وأخرى كبيرة الحجم واختبار أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم في كل منهما على حدة كانت النتائج تشير إلى وجود ذلك الأثر في الشركات صغيرة الحجم، في حين لم تثبت النتائج والاختبارات الاحصائية وجود أثر لتمهيد الدخل على العوائد غير العادية لأسهم الشركات كبيرة الحجم .

**ثانياً: التوصيات**

- انطلاقاً من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن وضع التوصيات التالية التي من المؤمل أن تساهم في معالجة مشكلة البحث والسلبيات التي شخصت من قبل الباحث :
- 1- تشجيع التزام المصارف بإتباع المعايير الدولية والقواعد المحاسبية والقوانين والتعليمات المحلية ذات الصلة بالإفصاح المحاسبي، لما لذلك من أثر في تطوير التقارير المالية ورفع جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تعزيز ثقة المستثمر بتلك التقارير وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قراراته .
  - 2- ضرورة التزام الشركات كافة بالتوقيت المناسب لتقديم التقارير السنوية الى سوق العراق للأوراق المالية، نظراً للأثر البالغ لهذا التوقيت في اتخاذ قرار الاستثمار .
  - 3- ضرورة التزام المصارف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الخاص بكشف التدفق النقدي والذي يحتوي على معلومات تفصيلية عن حركة الأموال من وإلى الشركة خلال السنة مع التركيز على ضرورة أن يكون التطبيق متماثلاً بين الشركات ومن سنة إلى أخرى مما يسهل عملية المقارنة بين السنوات.
  - 4- العمل على رفع كفاءة الأجهزة الرقابية من خلال إقامة المؤتمرات والندوات التي توضح الوسائل والأساليب المتبعة من قبل الإدارة في المناورة بالدخل المعلن للشركة وذلك بهدف الحد من انتشار هذه الممارسة في البيئة العراقية .
  - 5- ينبغي على الجهات المختصة أن تصدر قواعد محاسبية بحيث يكون بمقدورها الحد من المجالات المتاحة أمام إدارات المصارف للقيام بنمهيذ الدخل من خلال تخفيض البدائل المتاحة في القياس والإفصاح المحاسبي مع وضع ضوابط خاصة باستعمال كل بديل .
  - 6- إشراك عدد أكبر من الأعضاء الخارجيين من غير حملة الأسهم في مجالس الإدارات في الشركات ، نظراً للحيدانية التي يتمتع بها هؤلاء الأعضاء وبالتالي تحقيق مصالح كافة الأطراف داخل الشركة .
  - 7- تفعيل آليات حوكمة الشركات كـ (مجلس الإدارة - لجنة التدقيق) باعتبار أن حوكمة الشركات تعد أداة هامة من الأدوات التي تحد من إمكانية الإدارة في التلاعب بالقوائم المالية .
  - 8- تكرار إجراء مثل هذه الدراسة على قطاعات أخرى كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي بسبب عدم إمكانية تعميم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على بقية القطاعات نظراً لاختلاف طبيعة الأنشطة في كل قطاع من هذه القطاعات .

**المصادر والمراجع****أولاً: الكتب**

- 1- بلقاوي، أحمد راهي، " نظرية المحاسبة " تعريب رياض العبد الله، مراجعة طلال الججاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009
- 2- الحاج، طارق، وحسن، فليح "الاقتصاد الإداري"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000 .

**ثانياً : الدوريات**

- 1- الداغور، جبر إبراهيم، عابد، محمد نواف "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية" مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، ص - 809 ص845 يناير 2009 .
- 2- الفضل، مؤيد محمد علي "العلاقة بين المحتوى المعلوماتي للتقارير السنوية للشركات والعوائد السوقية غير العادية على أسهمها ومدى تأثير هذه العلاقة بمتغير الحجم" المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 10، العدد 1، 2007 .

**ثالثاً : الرسائل والأطاريح**

- 1- الساكني، وسن يحيى أحمد، " إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
- 2- حبيب، عقيل حمزة، "تمهيد الدخل: دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2003.
- 3- عبد الرزاق، سجي أكرم، " تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد المحاسبي " ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2010 .
- 4- قرعان ، سناء صالح عليان ، " العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل : دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية " ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2005.

**المصادر باللغة الإنكليزية****First : Books**

1. Belkaoui – Ahmed , R . ( " **Accounting Theory** " ) 4th. Edition , Thomson Learning , 2000 .
2. Brealy, Richard A & Myers, Stewart, "**Principles of corporate finance** ", 5<sup>th</sup>. Ed; N.Y; mcgraw – Hill, Inc; 1996.
3. Francis, Jack Clarck. " **Investment Analysis Management**". 5<sup>th</sup>. ed., New York, Mc Grow, Hall, Inc, 1991.
4. Geoff, Considine , Ph.D. **Getting The Most Return For Your Risk, Part 2**. copyright Quantext, Inc, 2007.
5. Northrup, Lynn C. " **Dynamics of Profit-Focused Accounting**". J. Ross Publishing, Inc, U.S.A. 2004.

**Second : Periodicals , Articles , Thesis and Puplication**

1. Bartov, E., F. Gul, and J. Tsui ((**Discretionary - Accrual Models and Audit Qualifications**)), *Journal of Accounting and Economics*. 2000, 30 (3):421 - 452.
2. Moses, O.D. (**Income Smoothing and Incentive: Empirical Test Using Accounting Changes**) *The Accounting Review*, April 1987, P P. 358 - 377, Vol. 62. No. 3 .

**Internet:**

1. Magrath, L., and L.G. Weld. 2002" **Abuse Earnings Management and Early Warning Signs**", Available From <http://www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085> .
2. Scott, B. Jacobson and M.K. Pitman. 2005." **Auditors and Earnings Management**", Available,From: [http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085\\_002.htm](http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085_002.htm).